

## المحاضرة الأولى

### التداولية، في المصطلح والمفهوم .

إن مصطلح التداولية هو أحد الترجمات التي قُدمت في ترجمة المصطلح الانكليزي (Pragmatics)، وقدّم بجانبه عدد من الترجمات أو الاصطلاحات مثل : النفعية، الفوائدية الذرائعية، العملية، الفعلية، التخاطب، علم المقاصد ... وبعض الباحثين آثر استعمال المصطلح الانكليزي نفسه : البراغماتية .

بيد أنّا ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذه الترجمات تختلف من حيث الانتماء إلى مناهج علمية مختلفة، فمن المعلوم أنّ لكل علم مصطلحاته وأدواته، ومن الطبيعي أن تختلف هذه المصطلحات من منهج لآخر وإن كانت قد اشتركت في مفهوم واحد، ومن هذه المصطلحات (التداولية)، فالمصطلحان النفعيّة والذرائعيّة يُستعملان في الحقل الفلسفيّ، والمصطلحان : التداوليّة والبراغماتيّة يُستعملان في حقل العلوم اللسانيّة، ومصطلح علم المقاصد يُستعمل في تحليل الخطاب.

وقد أشار طه عبد الرحمن إلى أنّ المصطلح العربيّ المناسب لمقابلة المصطلح الانكليزيّ (Pragmatics) هو التداوليات، إذ يرى أنّه يوفي المصطلح الانكليزيّ حقّه عبر دلالاته على الاستعمال والتفاعل معاً، وقد استعمله طه عبد الرحمن في العام 1970 ومنذ ذلك الوقت أخذ مصطلح التداوليات بالانتشار في الأبحاث اللغوية المتخصّصة .

والتداولية - كما يراها ساندرس بيرس - تُعنى بدراسة العلاقات بين العلامات ومفسّريها، وكان هذا أوّل تحديدٍ لما تهتمُّ به التداوليات، حيث أدرجت مُفسّر العلامة (المتلقّي) عنصراً مهمّاً من عناصر التحليل اللغويّ، الأمر الذي فتح الباب أمام الدراسات اللاحقة لتنصبّ في متابعة ما قصرت عنه الدراسات الشكلية وتحليله، وأقصته الدراسات البنيوية، ورأته التوليدية فيما بعد شيئاً تجردياً،

أو مجرد قدرة ذهنية، بعيدًا عمّا يمكن أن يظفر به التحليل عند مراعاة ظروف الانتاج اللغويّ من سياقٍ وملكّمٍ ومخاطبٍ وكلّ ما يتعلّق بهؤلاء من مُعطياتٍ ذاتيةٍ وخارجيةٍ .

بناءً على ذلك، فإنّ التداولية تمثّل إتجاهًا حديثًا في الدراسات اللسانية، يُعنى بأثر التفاعل التخاطبيّ في موقف الخطاب، وما يفرضه هذا التفاعل من دراسة كلّ المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ حتّى يُظفر بالمضامين والمدلولات التي تتولّد عن الاستعمال في السياق، فالسياق هنا هو المُحدّد الرئيس والمائز في التفريق بين الدلالة والتداول، ولكي تتمّ الدراسة السياقية بشكلٍ سليمٍ من دون خللٍ أو إرباك، فإنّه لا بدّ من أن تشتمل - وفقًا للسياق - على ثلاثة عناصر :

1 - عنصر ذاتيّ يشمل كلّ ما يتعلّق بالمتكلم من معتقداتٍ ومقاصدٍ واهتماماتٍ ورغباتٍ، وهذه كلها مهمّة في تحديد معنى القولة .

2 - عنصر موضوعيّ يشمل الوقائع الخارجية التي وقع فيها القول مثل الظروف المكانية والزمانية والظواهر الاجتماعية .

3 - عنصر ذواتيّ يتمثّل في المعرفة المشتركة بين المشاركين في الخطاب، وهي معرفة معقّدة يدخل في تحديدها تسليم المتخاطبين بكون بعضهم مُسلمين بقضايا مشتركة معيّنة .

وفي سياق حدّ التداولية، فالتعريف الذي قدّمه الفيلسوف الأميركيّ ساندرس بيرس هو أول تعريفٍ لها، ثمّ لحقته تعريفاتٌ متعدّدة اختلفت في التعبيرات والتقت في المعنى الذي قدّمه بيرس، مع زياداتٍ وتوسّعٍ في بعضها، واقتصارٍ وتحديدٍ في بعضٍ آخر، فمن التعريفات المهمة ما قدّمه (فان دايك)، إذ يرى أنّ الخطاب التداوليّ يهتمُّ بدراسة العلاقات المطردة الموجودة بين بنيات النص والسياق، وكأنّه يُركّز على واحدةٍ من أبعد نقاط التواصل وهي محورية العلاقات اللّازمة للخطاب التي يُؤدّي خطأ فهمها أو الارتباك فيه إلى خللٍ في الفهم والتحليل . في قبال هذا تذهب بعض التعريفات إلى ما يشبه التخصص - في قبال التوسّع - في تعريف التداولية عبر الارتكاز على أحد مفاهيمها الرئيسية، من ذلك مثلاً ما ذهب إليه (جورج يول) في أنّ التداولية تعني دراسة الكيفية التي يمكن عبرها إيصال أكثر ممّا يُقال، وهذا تعريفٌ كأنه توسيعٌ لمفهوم الاستلزام الحوارية على حساب المفاهيم الأخرى، أو

هو تخصيصٌ لها عبر بيان وظيفة أحد أهم مفاهيمها الكبرى، على حين تُعرّف في موضعٍ آخر على أنّها أقوال تتحوّل إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية بمجرد النطق بها، وهو تعريف للتداولية عبر تخصيصها بأحد أهم مفاهيمها أو نظرياتها الكبرى وهي نظرية الأفعال الكلامية، أو هو توسيع مفهوم الأفعال الكلامية عبر تعريف المنهج التداولي بوساطته .

على حين أخذت بعض التعريفات سمة التضييق أو التوسّع في تعريف التداولية، إذ قدّم (ستيفن ليفنسون) تعريفاً ضيقاً حين رأى أنّ التداولية تُعنى ببحث العلاقات القائمة بين اللغة والسياق، وهي علاقات مُصيّرة نحوياً فهي مُعقّدة أو مشقّرة ، وتوسّع (فيرشورن) في تعريفها، إذ رأى أنّها تهتم بدراسة كلّ شيء إنسانيّ في عمل التواصل، فيشمل ذلك - بحسب فيرشورن - ما هو نفسيّ وبيولوجي واجتماعي .

### 3- التداولية، في النشأة والتطور .

بيّنا في الفقرة السابقة أنّ الفلسفة التحليلية جسّدت مناخاً طبيعياً ركّز عبره على التحليل بعدّه منهجاً مُتبعاً في البحث اللغويّ، وهذا التحليل أدّى إلى تصوّر مفاده أنه يُمكن عبر اللغة حلحلة المشاكل والتناقضات الفلسفية الكبرى، خصوصاً مع (فيتجنشتاين) ورسالته المنطقية الفلسفية .

آل الأمر بعد (فيتجنشتاين) إلى فلاسفة مدرسة أوكسفورد، وفي طليعتهم الفيلسوف واللّسانيّ البريطانيّ (جون أوستن)، وظهرت آثار الفلسفة التحليلية واضحة في نظرية الفعل الكلامي، التي اختلفت في استقلاليتها أو أصالتها، فذهب (ستيفن ليفنسون) إلى كونها نظريةً مستقلةً عن التأثير بأفكار (فيتجنشتاين) ورسالته المنطقية الفلسفية؛ كون الفيلسوفين عمّقا نظريتهما في الوقت نفسه في أواخر الثلاثينيات ولم تكن الرسالة المنطقية متاحةً آنذاك إلّا في صورة مخطوطة على حين ذهب (مسعود صحراوي) إلى القول صراحةً بتأثر (جون أوستن) بأفكار (فيتجنشتاين) خاصّة في كتابه : عندما يكون القول هو الفعل . وكذلك أشار إلى تأثر الفيلسوف واللّسانيّ الأميركيّ (جون سيرل) بأفكار

(فيتجنشتاين)، حيث أعاد سيرل صوغ نظرية الفعل الكلامي لأستاذه أوستن، فصاغها بشكل جديد كلياً، ويبدو تأثيره واضحاً خصوصاً في الفعل المتضمن في القول .

تعود الإشارة الأولى للدراسة التداولية إلى الفيلسوف الأميركي (شارل موريس) عام 1983م في كتابه : أسس نظرية العلامات، حيث جعل موريس التداولية فرعاً ثالثاً من الفروع التي يشتمل عليها علم العلامات أو السيميائية، وهي كالآتي :

- 1 - علم التراكيب : يُعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض .
  - 2 - علم الدلالة : يهتم بدراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تدلُّ عليها، أو تحيل إليها.
  - 3 - التداولية : تنصرف إلى دراسة العلاقة بين العلامات ومفسريها .
- ينبغي أن نُشير إلى أنّ جهود الفيلسوفين أوستن وسيرل إضافةً إلى جهود الفيلسوف الأميركي (بول غرايس)، قد شكّلت منطلقاً لدفع عجلة الدراسات التداولية نحو المضيّ، وبفضل هذه الجهود أصبحت التداولية مجالاً ومنهجاً تحليلياً مُعتدّاً به في العقد السابع من القرن العشرين، ففي العام 1955م ألقى (جون أوستن) سلسلتين من المحاضرات في جامعة هارفرد، تحت عنوان (محاضرات وليم جيمس)، وهو العام الذي ظهرت فيه نظرية أفعال الكلام أوّل مرّة، بيد أنّ أوستن لم يتمكن من نشر ما توصل إليه في حياته، ولم تر النظرية النور حتّى نشرها عام 1962م أحد تلاميذه وهو (أيرمسن) على شكل كتاب بعنوان : كيف نعمل الأشياء بالكلمات ؟ وقد ترك أوستن ملاحظة أفادت أنّ آراءه في الفعل الكلامي كانت قد تشكّلت منذ العام 1939، وقد ألقى محاضرات في أكسفورد بين الأعوام 1952 – 1954 بعنوان : الكلمات والأفعال .

وفي العام 1957 نشر فيلسوف آخر هو بول غرايس مقالا في الدلالة كانت له أهميّة تاريخية، وفي العام 1967 نشر غرايس مقالاتٍ مهمّة كتبها تحت برنامج (محاضرات وليم جيمس)، من ضمنها مقاله ذائع الصيت (المنطق والمحاورة)، حاول (بول غرايس) في مقالاته وبحوثه التفريق بين ما يُقال، وما يُقصد أو ما يُضمّن في الخطاب، لأنّه وجد أنّ من المتكلمين من يقصد ما يقول حرفياً، ومنهم من يقصد عكس ما يقول تماماً، وهناك من يقصد أكثر ممّا يقول، والقولة – على هذا الأساس

– قد تحمل معنىً حرفياً، أو قد يكون معناها عكسياً، أو قد يُضمَّن فيها أكثر من معنى، والضابط الأساسي في إدراك وتفريق تلك المعاني هو السياق .

إنَّ هذه الأبحاث والمقالات لأوستن وسيرل وغرايس وغيرهم لم تسمح فقط بتقدّم في مستوى معرفتنا باللُّغات الطبيعيّة وما يُحيط بها من خبايا وأسرار التواصل والتفاعل، بل أحدثت تغييراً طال تأريخ اللسانيات برمته، فاكتشاف الأبعاد التداوليّة للغة فتح آفاقاً أرحب، وأنتج أسئلةً جديدةً جعلت من التداوليّة منهجاً لسانياً مُعترفاً به، منهجاً يولي الشروط الخارجة عن اللُّغة والمتعلّقة بالمقام والمتكلمين أهميّةً قصوى، في سبيل الكشف عن حيثيات الاستعمال، وفهم آلية فهم المتكلمين وإفهام بعضهم بعضاً .

وقد اتسع مجال البحث التداولي اتساعاً شديداً، وظهرت داخل المنهج الواحد فروع متعدّدة، فهناك التداوليّة الاجتماعيّة التي تهتمُّ بدراسة شرائط الاستعمال اللُّغويّ المستنبطة من السياق الاجتماعيّ، في قبالتها التداوليّة اللُّغويّة التي تدرس الاستعمال اللُّغويّ من وجهة نظر تركيبية، فإذا كانت التداوليّة الاجتماعيّة تنطلق من السياق الاجتماعيّ إلى التركيب اللُّغويّ أو الشكليّ فإنَّ اللُّغويّة تنطلق من التركيب اللُّغويّ أو الشكليّ إلى السياق الاجتماعيّ الذي يُستخدم فيه، وهناك أيضًا التداوليّة التطبيقية إذ تعنى هذه بمشكلات التواصل المختلفة خاصّة حين يترتّب على الاتصال في مواقف معيَّنة نتائج خطيرة، كاستشارة الطبيّة وجلسات المحاكمة، ثمَّ هناك التداوليّة العامّة إذ تعنى هذه بدراسة الأُسس التي يقوم عليها استعمال اللُّغة استعمالاً فعلياً .

بيد أنّ التداوليّة العامّة توسّعت أيضًا، واشتملت على مفاهيم مختلفة ولَّدتها سياقات ومرجعيات معرفية مختلفة، ثمَّ قدّم هانسون برنامج الدَّرجيِّ، إذ حاول عبّره أن يُقرّب التفرُّعات المفاهيميّة للتداوليّة بطريق توحيد أو ربط أجزائها، فوضع تقسيمًا درجيًّا ثلاثيًّا اعتمادًا على درجة تعقّد السياق، فتداولية الدرجة الأولى تختص بدراسة الرموز الإشاريّة وما تُحيل عليه من مراجع خارجيّة، وما تُتيحه من ربطٍ علاقيٍّ بين الخطاب والعالم، وتداوليّة الدرجة الثانية تختص بدراسة

مقدار ما يُضمَّن المتكلم من دلالات في ملفوظه، وقدر تعلّق ذلك بسياقات الكلام ومحيطه،  
والقدرات الخطابية لكلّ من المتكلم والمخاطب، والثالثة تختص بدراسة نظرية أفعال الكلام .